

اخره فجاوبه نعم اذا اعترف بالمرح لفت شهادته بولك كما امر به التعزير
ومعه شيخ الاسلام ركريا في مختصره وانه كما انه اعلم ثم بعد مده وقت على
ساوي العلامة موسى بن الزبير وراى كتاب الوقف فنهاما لفظه
وقفا رصاعا على اولاده واولاد اولاده ما بقوا وتما سلوا ثم انقضى
الوقف فلم توجد البصير ومات المشهود ولم يعلم انه وقف فترسب
او وقف فترسب في الحكم الحواب الحكم فيما اذا اختلف ارباب الوقف
في شرط الوقف وقال ارباب البطن الا وهو على الترسب وقال ارباب
البطن الثاني هو على الشريك ولو نكس حلفوا ثم ان كان في ايديهم
او في ايدي غيرهم قسم بينهم بالسوى وان كان في يد بعضهم فالقول
قوله وانه اعلم سلمى خروته قلت قوله حلفوا الضمير بها
عايد الى من هل هو حلف كل البطن ام حلف البطن الاول ام حلف
البطن الثاني وهو على الملاق موكهم والذي يقتضيه عبارة الروضه
وبها يقال بالسوا اذا كان في ايديهم وحلفوا او اذا قاموا بيمين
قدمت بيده من يقولوا بالشريك كما تقدم والله اعلم ومليت قدما
وانا خص موت عن شريكين في ارض قال احد هما للاخر اذ نت لك ان

خفف

ان خفف تر فيها فما الحكم في ذلك فكيف جواي ما الحكم الشرعي في ذلك
نان هذا اللفظ عاربه كما قاله في التوار ولفظه الركن الرابع الصيغ
وهي كل لفظ يدل على الذات في الاتقاع كاعريك واحتك منفعه او اد
لك او حذو لتتفع به اسمى والقصد بذلك تصحيح اللفظ بذلك وانها
عاربه وجسيدا اقلما ان عاربه ورجع فيها الشريك مثلا فتبقى يد
المستعير بالجرم كما في العور والروضه ولفظه فرع قال المنوي اذا
احد الشريكين او عرك في الارض باذن صاحبه ثم رجع صاحبه لم يكن
له القلع بارش النقص لانه يتضمين قلع سا المالك وملكه وليس له
ان يملكه بالقيمة لان كساي مثل حقه لكن له الا بقا بالاجر انتهى
لفظا قال فان لم يرض بالاجر كما عرض عنها الحاكم الى ان يرضى كما في الروضه
مسئله في رجل وقف ثلاثة ارباع ارض على مسجد واوصى اذا توفي بالربع الكا
قراه على قبره فتوفى الواقف وبعد الارض حذ يد المنصوب على المسجد
ويصرف ربع ارضه على قبره بعد الواقف ثم ان ورثة المنصوب ادعوا
بانها ملك لمورثهم لوضع يده عليها واحضوا البصير السؤال بطوله
الحجاب اذا كانت الارض المذكوره بيد الورثة ثم اقيمت منه عايله
بوقف ثلاثة ارباع ارض على المسجد المذكور ونوعت من الورثة المذكورين

12